

مراقب الشؤون الإنسانية نيسان/أبريل 2010

نظرة عامة



أبرزت التطورات في نيسان/أبريل مجموعة من الهموم الإنسانية في أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك التشريد المحتمل لعشرات الآلاف من الفلسطينيين بموجب أوامر عسكرية جديدة وتصعيد في عنف المستوطنين الإسرائيليين وتزايد في مؤشرات الفقر المدقع في قطاع غزة. وتواجه الأمم المتحدة، في محاولتها تلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحاً للسكان، عدداً من تحديات الوصول والتشغيل التي تحد من استجابتها وتعيق إيصال المساعدات بصورة فعالة.

ينبع النزوح وخطر التشرد في الضفة الغربية من عوامل متعددة، بما في ذلك هدم المنازل والطرد والترحيل. وخلال هذا الشهر، أسفرت عمليات الهدم في المنطقة (ج) نظراً لعدم وجود تصاريح البناء الصادرة إسرائيليياً عن تشريد سبعة أشخاص. وفي القدس الشرقية، طُردت أربع عائلات فلسطينية (بما في ذلك 21 طفلاً) يعيشون في حي بيت صفافا من منازلهم في سياق نزاع حول الملكية مع مستوطنين إسرائيليين، وتم اخطار عائلتين فلسطينيتين جديدتين في حي الشيخ جراح بخصوص إجراءات طرد مدني على يد منظمة مستوطنين. هذا الشهر أيضاً دخل حيز النفاذ تشريع عسكري إسرائيلي جديد يعتبر

وحدات سكنية منتهية جزئياً في مشروع اسكان في خان يونس وهي مجمدة منذ حزيران/يونيو 2007 بسبب القيود المفروضة على استيراد الخامات الضرورية. الصورة من الأونروا

الأشخاص الذين يقيمون في الضفة الغربية دون تصريح تصدره إسرائيل "كمتسللين". وبموجب هذا التشريع، أصبح عشرات الآلاف من الفلسطينيين عرضة للاعتقال والملاحقة والترحيل من الضفة الغربية على أساس معطيات غير واضحة ودون مراجعة قضائية كافية.

أيضاً هذا الشهر، تواصلت الحوادث ذات الصلة بالصراع على طول الحدود بين غزة وإسرائيل، وكذلك الغارات الجوية

قضايا يغطيها تقرير هذا الشهر

الضفة الغربية: انخفاض في عدد الضحايا إلى جانب تصعيد في هجمات المستوطنين على ممتلكات الفلسطينيين • إجراءات هدم وإخلاء في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية • المنطقة (ج) تحت المجهر: تلبية الاحتياجات الإنسانية الأساسية • تحسن رصد الخدمات الطبية في حالات الطوارئ وظروف الوصول

قطاع غزة: تبقى الحدود بين غزة وإسرائيل متوترة، مما يؤثر على حياة ومعيشة المدنيين • إعدام اثنين من السجناء في قطاع غزة • نشاط معابر غزة • لا تزال حرية وصول الفلسطينيين من وإلى قطاع غزة مقيدة • مسح لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا) تظهر زيادة في الفقر المدقع في قطاع غزة

قضايا في جميع أنحاء الأراضي الفلسطينية المحتلة - ازدياد الحوادث التي تؤدي إلى تعطيل الدراسة • أوامر عسكرية من المحتمل أن تجعل عشرات الآلاف عرضة لخطر الترحيل • عملية المناشدات الموحدة

هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري، أو الذي هناك حاجة له نتيجة للنمو السكاني.

ولا تزال قدرة الأمم المتحدة على تلبية المستوى الحالي للحاجات في غزة معوقة بشكل كبير جراء الحصار الذي حال دون تنفيذ أي من المشاريع الإنسانية المخطط لها أو أدى إلى تأخير كبير. فبعد أشهر من المفاوضات، أبلغت إسرائيل الأمين العام للأمم المتحدة خلال زيارته في آذار/مارس 2010 إلى إسرائيل والأراضي الفلسطينية المحتلة، أنها ستسمح باستئناف النشاط في ثلاثة من مشاريع الأمم المتحدة المجمدة في مجالات الإسكان والصرف الصحي والتعليم من جديد. وبعد شهرين من ذلك، في حين أحرز بعض التقدم بخصوص اثنين من هذه المشاريع (الصرف الصحي والتعليم)، يبقى المشروع الأكبر الذي يلبي احتياجات السكن لدى 151 عائلة مجمداً بسبب تأخيرات في تخليص الواردات الضرورية ولم تبدأ خامات البناء اللازمة للمشروع في الدخول إلى قطاع غزة إلا في 17 أيار/مايو. وبينما تبقى الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لاطلاق جهود إعادة الاعمار على نطاق واسع متوقفة، لا تزال المواد المهربة عبر الأنفاق تدخل غزة بكميات أكبر، بما في ذلك مواد البناء. وفي حين يبقى الحصار فعالاً تجاه السكان ويحد من قدرة الأمم المتحدة وشركائها على العمل، أعلنت سلطات حركة المقاومة الإسلامية (حماس)، في 11 أيار/مايو، عن إطلاق مشروع إعادة إعمار طموح يتضمن 1100 منزل تضررت خلال هجوم "الرصاص المصبوب" العسكري.

وتواجه الأمم المتحدة تحديات عملياتية مشابهة بخصوص الوصول في المنطقة (ج) من الضفة الغربية. وفي كانون الثاني/يناير 2010، قدم شركاء المجتمع الإنساني خطة استجابة مصممة لتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحاً للمجتمعات المعرضة للمخاطر بشدة في مجالات المياه والتعليم والمأوى. وبعد ثلاثة أشهر من تقديم الخطة، لم تتلق الأمم المتحدة وشركاؤها حتى الآن أي دعم أو رد من السلطات الإسرائيلية. ويؤكد الوضع الإنساني في الأراضي الفلسطينية المحتلة ضرورة رفع الحصار المفروض على قطاع غزة وإزالة القيود المفروضة على البناء في المنطقة (ج) ووقف عمليات الإخلاء في القدس الشرقية ضمن إجراءات أخرى. ويجب أن يُسمح للوكالات الإنسانية بالقيام بعملها على نحو سلس وفعال. وفي غياب مثل هذه التدابير، فإن احتمالات حدوث أي تحسن في الوضع الإنساني تتلاشى ومن المرجح فقط أن يزداد الاعتماد الفلسطيني على المساعدات الدولية.

الإسرائيلية داخل قطاع غزة، مما أسفر عن مقتل أربعة فلسطينيين من بينهم مدني واحد وإصابة 12 آخرين، من بينهم 10 من المدنيين. وفي الضفة الغربية قُتل مسلح فلسطيني وأصيب 107 آخرون بجروح خلال الفترة؛ ووقعت غالبية الإصابات في الضفة الغربية خلال مظاهرات، أو في سياق حوادث ذات صلة بالمستوطنين الإسرائيليين. وبلغ عدد الهجمات التي ارتكبتها المستوطنون الإسرائيليون ضد ممتلكات فلسطينية خلال نيسان/أبريل (26) وكان أكبر عدد يسجله مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية في 12 شهراً وتضمنت للمرة الثالثة منذ كانون الأول/ديسمبر 2009 أضراراً لحقت بمسجد. ووقعت بعض هذه الحوادث في سياق ما يسمى بإستراتيجية "بطاقة الثمن"، التي يهاجم المستوطنون بموجبها الفلسطينيين وممتلكاتهم رداً على تدابير اتخذتها السلطات الإسرائيلية.

واستمر تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة، أساساً كنتيجة للحصار الإسرائيلي، مثار للقلق. وأظهر مسح جديد حول الفقر أجرته الأونروا أن عدد اللاجئين الفلسطينيين غير القادرين تماماً على تأمين الحصول على الغذاء وليس لديهم وسيلة لشراء حتى أكثر المواد الأساسية، مثل الصابون والأدوات المدرسية والمياه الصالحة للشرب ('فقر مدقع') قد تضاعف ثلاث مرات منذ فرض الحصار في حزيران/يونيو 2007. واستمر انخفاض الواردات من الوقود الصناعي المخصص لمحطة توليد الكهرباء في غزة للشهر الخامس على التوالي بسبب عدم وجود الأموال اللازمة لشراء الوقود الصناعي اللازم لتشغيل المحطة. ونتيجة لذلك، عانت غالبية سكان غزة من انقطاع الكهرباء يومياً لمدد تصل إلى 12 ساعة.

وعلى النقيض من ذلك، شهد قطاع غزة هذا الشهر أيضاً تطوراً إيجابياً كبيراً عندما سُمح، للمرة الأولى منذ حزيران/يونيو 2007 وتشرين الأول/أكتوبر 2008، على التوالي، بدخول الألومنيوم والخشب لأغراض تجارية. ففي السابق كانت كميات محدودة من الألومنيوم والخشب قد دخلت من خلال الأنفاق بأسعار مرتفعة وبجودة منخفضة. وكما كان الحال مع دخول الزجاج، الذي سُمح بدخوله منذ كانون الأول/ديسمبر 2009، سيؤدي تدفق الخشب والألومنيوم من خلال المعابر على الأرجح إلى حدوث انخفاض حاد في الأسعار، مما يجعل هذه المواد أقل تكلفة بالنسبة لجميع السكان والسماح لهم بحماية منازلهم من الأحوال الجوية وإجراء بعض الإصلاحات. ومع ذلك، لا يزال هذا التطور بعيداً عن السماح بأي إعادة إعمار كبير للمنازل والمباني العامة التي دُمّرت خلال

النسخة الكاملة والملزومة للتقرير هي النسخة الإنجليزية:

http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2010_04_english.pdf